ضوابطُ الأحكامِ النحويِّةِ
في ضوء الدرسِ المقارن

الأسماء الستة أُنموذجاً

م. د. حسام قدوري عبد
م. د. حيدر عبد الزهرة
جامعة بغداد- كلية التربية (ابن رشد)

الحمدُ لله ربّ العالمين ، وصلّى الله على سيدنا محمدٍ ، وآلهِ الطاهرينَ ، وأصحابه المنتجبينَ .

وبعدُ :

فهذا البحث يلقي ضوءً على ما تقدّمه دراسة المستحاثات اللغوية ، أو ما يُطلق عليه أُحفوريات اللغة [1] ***Fossilized Language*** من خدمة لفهم الظواهر اللغوية القديمة التي ظلّت مدار جدل الباحثين .

تلك المستحاثات اللغوية التي ظلّت صامدة من دون تغيير عبر القرون المترامية تكشف لنا أسرار المادة المدروسة وبقاءها ثابتة في اللغة العربية .

ويقدّم البحث صورة جديدة لتناول الدرس اللغوي للظواهر التي يكون الخلاف بين العلماء السمة الرئيسة التي لا تنفكّ عنها .

يدور هذا البحث في فلك الدراسات اللغوية المقارنة ***Comparative language Studies*** ، والمنهج المتّبع فيه هو المنهج المقارن ، الذي يعنى بدراسة اللغة مقارنة باللغات التي تربطها بهنّ صلة القرابة النسَبية ، ويتحدد في مجال اللغات السامية ***Semitic languages*** .

يتناول البحث دراسة ما يعتور **الأسماء الستة** من ظواهر تّتسم بالتناقض والاضطراب ، والتخبط في التعليل والتفسير. معتمداً في ذلك كلّه على المقارنة بين اللغتين العربية والأكديّة ؛ التي احتفظت بكثير من الظواهر المستحاثة التي ورثتها العربية عنها ، ودخلت إلى الدرس اللغوي من دون أن يتنبّه على ذلك أحد ، ممّا ولّد ذلك التخبّط والاضطراب .

قام البحث على تمهيد يتناول تطور المفهوم الأصولي للدرس اللغوي العربي بلحاظ ما تعطي الدراسة المقارنة من اتّساع في مفهومي السماع والقياس ، وتغيّر في تطبيقهما في الواقع اللغوي .

وقام المبحث الأول من الدراسة على عرضٍ لمسألة الأسماء الستة في الدرس التقليدي مع بيان لأهم المعضلات التي تعترض سبيل ذلك الدرس .

أما المبحث الثاني فإنه يبسط تلك المعضلات على مائدة الدراسة المقارنة ليكشف عن حلول ربّما تكون خطوة جديدة في تطور الدرس اللغوي الحديث .

وختمت الدراسة بتبيان النتائج التي توصّل إليها ، مع ذكر المصادر المعتمدة فيه .

والحمد لله أولاً ، وآخراً .

الباحثان

التمهيد
أصول النحو ، والدرس المقارن

ظلّت الدراسات المنظّرة لأصول النحو واللغة تدور في فلك ما قدّمه النحاة الأقدمون ، التي انحصرت في توجيه السماع المنقول عن الفصحاء على وفق ضوابط جغرافية زمنية [٢] – وربما عرقية أحياناً [٣] جعلت من لغة بعينها مثالاً قياسياً يفضّل على غيره ، كما هو الأمر في لغة قريش مثلاً [٤] – ليتّخذ شكل قواعد تقويمية تتصف بالحزم والقوة سمّوها قياساً [٥] .

وقد عُرف المنهج المتبع في ذلك التأصيل بإثنية مضبوطة عقلاً (**السماع – القياس**) تتراوح في جدلية متأزمة حيناً ، ومتصالحة حيناً آخر ، يقول سعيد الأفغاني: " ونحن نجد النزعة إلى تعميم القياس قديمة من أيام الخليل ، كما نجد إلى جانبها نزعة محافظة معتدلة يمثلها ابن قتيبة ، فقد ذهب في مقدمة كتابه (الشعر والشعراء) إلى أنه ليس لمتأخر الشعراء أن يقيس على اشتقاقهم ، فيطلق ما لم يُطلقوا ... "[٦] .

ولكنّ الأمر لم يوجّه في تلك الجدلية والصراع على رأي واحد ، بل تعدّاه إلى اختلافٍ في التذوق ، والتقيّد بالمنطق والفلسفة ، والانكفاء على النصّ على وفق منهج إخباريّ يتخذ من السند ملاذاً آمناً في اختيار أحكامه . هذا وغيره أدّى لظهور المدارس النحوية ومذاهب النحاة المتضاربة ، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي : " ذهب الدارسون في عصرنا إلى أن البصريين أخذوا بالقياس كما أخذوا بالسماع ، إننا نلمح هذا في نقضهم لمسائل الكوفيين ، فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يُعرف قائله ، وحملوا كثيراً من الشواهد التي خرجت على المسموع الشائع في أنها شاذة ، أو أنها ضرورة ، وعلى ذلك لا يمكن أن تكون أساساً في حكم " [٧] . ويعقّب قائلاً : " وهم في ذلك قد ذهبوا إلى أن الكوفيين أخذوا كلّ ما سمعوا عن العرب فجعلوه أصلاً يُقاس عليه . وكأنهم أرادوا أن يقولوا : إن الكوفيين لم يتوثّقوا مما اعتمدوه أصلاً ، فقد قاسوا على النادر والشاذ ، ولم يتحرّوا صحة ما وصل إليهم من مواد " [٨] .

وفي ضوء جدلية (السماع – القياس) حيكت قواعد اللغة العربية ، التي بنت غير المنطوق (الفرع ، أو الجديد) على المنطوق (الأصل ، أو القديم) ، ومن خلال الضوابط الصارمة التي نظّر لها الأقدمون ، وفي ذلك يقول أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) : " القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه " [٩] ، وبعبارة أخرى " محاكاة للعرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم ... " [١٠] ، وهو عين تعريف الأقدمين للنحو على أنه " انتحاء سَمتِ كلام العرب " [١١] .

ولنا أن نتساءل : ما الذي يحدث في ما لو اتّسعت دائرة السماع المنقول ؛ فشملت نصوصاً جديدة لم تكن في مدار الاستقراء القديم ؟ أو تغيّرت قيمة فهمه لدينا ؛ إذ يمكن أن نحكم على النصوص على وفق هذه الزيادة في النصوص المسموعة حكماً جديداً ، وهل ستتغير الأحكام النحوية – على وفق هذه الزيادة والاتساع – بالتأييد للآراء القديمة ، أو رفضها ، أو توضيحها بشكلٍ أدقّ ؟ وهل تتغير فلسفتنا اللغوية ، وآراؤنا النحوية لتلك الأحكام إذا استطعنا تحديد القيمة الحقيقية لعمر المفردة ، والنصّ ، والأُسلوب ؟.

وتتضح هذه الفكرة في ما إذا لاحظنا قيمة ما قدّمته المناهج اللغوية التي انتهجها المحدثون كالمنهج الوصفي ، والمنهج المعياري ، وغيرهما للدراسات اللغوية .

وعلى الرغم من التطور الكبير الذي أحدثته تلك المناهج إلا أنها لم تبتعد عن فلك الدراسات القديمة ، تحقيقاً وتحليلاً وتفسيراً ، ما خلا الدراسات الألسنية الحديثة – كدراسات أنيس فريحة وأمثاله – التي حاولت أن تقدّم بديلاً يقوم مقام الدراسات القديمة ، ذلك البديل الجديد الذي يعترضُ عليه بكثير من الاعتراضات ، كغربته عن بيئة الدرس القديم وروحه ، وقصوره عن الإتيان ببدائل معقولة ، ووحشته عن فهم طبيعة اللغة العربية ، ومحاولة جرّ اللغة العربية إلى حيّز بيئة اللغات الغريبة عنها في كلّ شيء .

إلا أن الدراسات الحديثة أغفلت – أو تغافلت – عن **الدراسات الساميّة المقارنة** ***Comparative Semitic Studies*** لأسباب كثيرة أغلبها سياسية دينية متطرفة تعود في الغالب للفهم الخاطئ الذي روّجت له الصهيونية العالمية حينما جعلت السامية مرادفاً دلالياً لليهودية ، والصهيونية فأصبح مصطلح معاداة السامية ***Anti Semitic*** يحمل معنى العداء لليهود والكيان الصهيوني ، الأمر الذي جعل الباحثين – في الغالب – لا يحبذون الدراسات المقارنة بين اللغة العربية ، وأخواتها الساميات ، ومنهنّ العبرية نفسها ، بما جعل تناول الدرس المقارن يمشي على استحياء لا يتجاوز تراقي المادة ؛ إذ يغلب عليها التعريف وذكر بعض

الخطوط العامة له ، وربما يعود ذلك إلى قلّة الاطلاع على المصادر المتخصصة في هذا المجال ما خلا بعض الدراسات الراقية كأبحاث الدكتور رمضان عبد التواب ، والسيد يعقوب بكر، ورمزي البعلبكي .

تتّصف الدراسات المقارنة بتتبع تأصيلي يغور في الزمان الموغل في القدم بحثاً عن البدايات الأولى ، ومن ثَمّ تطور تلك البدايات حتى يومنا هذا . وهو ما يُعرف بـ(**الدراسات الإيتيمولوجية**) ***Etymologic Studies*** [١٢] ، أو التأصيلية .

هذا التتبع للأصول الأولى على وفق الشروط الخاصة التي ينتهجها الدرس المقارن ، ومنها :

١–تحديد العمر التقريبي للمفردة ، أو النص في ضوء الوثائق الصحيحة لكلّ لغة ؛ فالمفردات المذكورة في المعاجم الأكدية مثلاً تحدد بدقة العصر الذي تنتمي إليه على وفق المكتشفات الآثارية المنقوشة بالخط المسماري على الرُقُم الطينية . هذا الأمر يضمن فهماً للتسلسل التأريخي الدقيق للتطور اللغوي في هذه اللغات .

٢–الموضوعية في مقارنة تلك اللغات ، بما يضمن عدم الانحياز إلى تفضيل لغة على أخرى .

يضمن للباحث أفقاً أوسع في فهم السماع والقياس ؛ إذ تتسع دائرة السماع في الزمان ، والمكان ؛ لأن السماع حينئذٍ يتجاوز ما نُقل عن العرب الأقحاح إلى ما اكتشفته الدراسات الحديثة من لغات تتصف بالقرابة الأسرية مع العربية ؛.كالأكدية والإبلائية ، والأوجاريتية ، والسريانية ، والمندائية وغيرهنّ .

فعلى حدود خط الزمن الذي يُحتجّ به يصبح المدى المفترض ممتدّاً لالآف السنين حيث اللغة الأكدية التي تعدّ أقدم اللغات الساميات تدويناً ، وعلى مدى المكان المفترض يتجاوز الحكم الجزيرة العربية إلى مناطق أوسع ، وأشمل منها العراق وبلاد الشام وغيرهما .

ولا بدّ أن نسجل ملاحظات مهمة في هذا الاتجاه ، منها :

١–أنّ الدرس المقارن يراعي مسألة الاختلاط اللغوي بين الساميات واللغات الغريبة عنها ، بما يضمن نقاء تلك اللغات من الأساليب الغريبة عن روح اللغات السامية .

٢–أنّ منظري النحو العربي افترضوا حدّاً زمنياً لا يتجاوز سنة ١٥٠ هجرية للاحتجاج ، ولم يضعوا حدّاً زمنياً لبدء الاحتجاج ، وهو مما يُحسب لهذا البحث ، إذ لم يُنقل عنهم رفضهم للنصوص السابقة على هذا الزمن المفترض إذا سار على وفق ضوابطهم المقرّرة .

هذه القرابة تظهر تشابهاً كبيراً في المفردات والجمل والأساليب وروح اللغة الأم ***Proto Semitic*** [١٣] ، بما يمنح الفرصة في فهم الظواهر اللغوية العربية – التي اختلف فيها الأقدمون إثباتا وتفسيراً وتعليلاً – فهماً جديداً .

من ذلك مثلاً أن النحاة لم يصرفوا (إبراهيم ، وإسماعيل) للعجمة والعلمية ، إلا أن الدرس المقارن يُثبت أن العلة هي التركيب والعلمية فيهما ، فإبراهيم اسم مركب من جزأين هما (**أب**) بمعنى الأب ، و (**رم**) بمعنى الرحيم ، أو الرؤوم [١٤] ، ويكون معناه الأب الرحيم ، أما إسماعيل فقد " جاء في العبرية بصيغة (ي ش م ا عِ إ ل) : عسى أن يستجيب الله ، ورد في الخط المسماري بصورة (إ شْ م ي–إلَ (م) ***Akkad.N.72*** وكذلك ي ش مَ خ ي– إل ***KB. Lex.].411***; ***Ostkan. 69*** السبئية ي س م ع إل؛ السريانية إ ش م ع ي ل؛ الآرامية المسيحية الفلسطينية إ س م ع ي ل]. انظر أيضا ***HIN 46***، ورُسم الاسم في المصحف بلا ألف إسمعيل، الجامع ٣٢، كما جاء بالنون أيضاً أي، اسمعين، الجواليقي، المعرّب ١٤. " [١٥] .

فأصل إسماعيل في التركيب قريب من تركيب (شاب قرناه) ، و(تأبط شرّاً) أي إن منع صرفه للتركيب ، والعلمية !

ولا ندري كيف حكم عليها الأقدمون بالعجمة ، على الرغم من انتسابهم – أي العرب الأقحاح – إليه ، فهو جدّهم الأعلى ؟!

وما هو المقياس المتّبع في الحكم على المفردة عندهم ؟؟

دوافع البحث

إنّ النظر الدقيق بعين الممحص المتفحص إلى قواعد النحو العربي يُفضي إلى حقيقة مفادها : إنّ كثيراً من قواعد النحو العربي التي استقرت في كتبه بها حاجة إلى إعادة نظر؛ لاستكناه حقيقتها والوقوف على العلل الحقيقية لها ، ومحاولة تقييم العلل التي قدمها النحويون لتلك الظواهر النحوية .

وتُعدّ ظاهرة الإعراب في النحو العربي من الظواهر المهمة التي حظيت بعناية الدارسين قديماً وحديثاً إذ " أولى النحويون علامات الإعراب والبناء أهمية كبيرة في دراستهم النحوية ، وقد كان ذلك .فيما نظن . لأسباب تتصل ببواعث نشأة النحو من جهة ، وطبيعة المنهج ؛ الذي اختطوه في هذه الدراسة من جهة أُخرى " [١٦]

وعلى الرغم من كل تلك العناية مازالت قواعد الإعراب في العربية ملفوفة بالغموض في كثير من جوانبها ، ومن أهم المشاكل التي تسترعي الوقوف عندها ، والتأمل فيها مسألة تنوع

علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية . فقد أقرّ النحويون أنّ الإعراب بالحركات هو الأصل ، أمّا الإعراب بالحروف فإنّه فرعٌ على ذلك [١٧] ، قال ابن يعيش : " لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لأنّها أقلّ وأخفّ ، وبها نصل إلى الغرض ، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلّف ما هو أثقل ، ولذلك كثُرت في بابها . أعني الحركات . دون غيرها مما أُعرب به " [١٨]

وأوضح عبد القاهر الجرجاني أنّ العدول عن الإعراب بالحركات لا يكون إلا لسبب ، فقال : " اعلمْ أنّ أصل الإعراب أنْ يكون بالحركات ، وإنّما يُعدل عنها لسبب " [١٩]

وبيّن (مصطفى أطهْ لي) علة أصالة البناء بقوله : " الإعراب إمّا حركة وهي الأصل فيه لخفتها وكونها أدلّ على المقصود ولذا قدمها (أو حرف) وهي ليست بأصل لانتفاء علة الأصالة فيها لكن يكون إعراباً لأمر يقتضي ذلك كإغناء الحرف الصالح للإعراب على إيراد الحركة " [٢٠]

فعلامات الإعراب الأصلية في النحو العربي هي : الضمة في حالة الرفع ، والفتحة في حالة النصب ، والكسرة في حالة الجر ، والسكون في حالة الجزم .

وتنوب عن هذه العلامات الأصلية علامات فرعية ، إذ تنوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وتنوب عن الفتحة الكسرة والألف والياء وحذف النون ، وتنوب عن الكسرة الفتحة والياء ، وتنوب عن السكون حذف حرف العلة . [٢١]

وبذلك يمكن تقسيم النيابة في علامات الإعراب على ثلاثة أقسام :

١. نيابة حركة عن حركة
٢. نيابة حرف عن حركة
٣. نيابة حذف عن حركة

ومن الأسماء التي تعرب بعلامات . بحسب رأي أغلب النحويين . هي الأسماء الستة، وهذه الأسماء هي : أب ، وأخ ، وحم ، وذو ، وفو ، وهنُ . وهي ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء .

والذي يتطلع إلى قواعد إعراب هذه الأسماء في كتب النحو يتلمس مجموعة من القواعد المتناقضة . إذ يسترعي الانتباه ذلك الخلط العجيب في الآراء التي تذكرها كتب النحو في مسألة الأسماء الستة فما أنْ تُذكر هذه الأسماء حتّى تظهر كثيرٌ من الإشكاليات المتناقضة في تحليلها وتفسيرها ، ومنها :

١. شروط إعراب هذه الأسماء : ويمكن تقسيم هذه الشروط على قسمين :

أ . **شروط عامة** : تشمل الأسماء الستة جميعها ، وهي : [٢٢]

١. أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم .

٢. أن تكون مفردة .

٣. أن تكون غير مصغرة .

قال الفاكهي : " وأمّا الأسماء الستة فتُرفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء بشرط أن تكون مضافة فإن أُفردت عن الإضافة أُعربت بالحركات الظاهرة ، نحو (وَلَهُ أَخٌ) [٢٣] ... وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ، فإنْ أُضيفت للياء أعربت بحركات مقدرة على ما قبل الياء ، نحو (إنْ هذا أخي) [٢٤] ، وأن تكون مكبرة ، فإن صُغّرت أُعربت بالحركات الظاهرة ، وأن تكون مفردة فإنْ ثُنّيت أو جُمعت أُعربت إعراب المثنى والمجموع " [٢٥] فالاسم من هذه الأسماء لا يعرب بالحروف إذا فقد واحداً من هذه الشروط المذكورة .

ب . **شروط خاصة** : ومنها :

١. أن تكون (ذو) بمعنى صاحب [٢٦] .

٢ـ أنْ تكون (فو) خالية من الميم [٢٧] أي لا تكون (فَمْ) . يقول ابن مالك : " ولا يكون (فم) مثله في الإعراب بالحروف ، ولزوم الإضافة إلا دون ميم " [٢٨] .

وهذا الأمر ينبغي الوقوف عليه ؛ لانفراد هذه الأسماء بهذه الشروط ، فهي محصورة فيهنّ .

٢. عدم اتفاق النحاة على إعراب الأسماء الستة بالحروف ، فإعرابهنّ بالحروف رأي جماعة " منهم الزجاجي وقطرب ، والزيادي من البصريين ، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه " [٢٩]

٣. الاختلاف في عددهنَّ ، فمرة تكون هذه الأسماء ستة وأُخرى تكون خمسة . والاختلاف في عدد هذه الأسماء مرتبط بعدّ(هنُ) منها أو لا . إذ " إنّ إعراب الهنُ بالحروف لغة قليلة ولقلتها وعدم ظهورها لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فانكراها ؛ ولهذا لم يعدّه صاحب الأجرومية ولا غيره في هذه الأسماء وجعلوها خمسة " [٣٠]

٤. تنوع الأداء في طريقة نطقها (لغة النقص ، ولغة التمام ، ولغة القصر)[٣١] . ففي أبٌ ، وأخٌ ، وحمٌ لغات [٣٢] ، منها : وهي المشهورة وتسمّى لغة التمام ، وتُعرب فيها هذه الأسماء بالحروف عند بعضهم كما ذكرنا ، فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء ، نحو : هذا أبوه ، وأخوه ، وحموها ، ورأيت أباها وأخاها ، وحماها ، ومررت بأبيه وأخيه وحميه . ومنها: لغة النقص والمُراد فيها حذف الواو والألف والياء ، والإعراب في هذه اللغة بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم ، نحو : هذا أبُه و أخُه و حمُها ، ورأيتُ أبَه وأخَه وحمَها ، ومررتُ بأبِه وأخِه وحمِها ... ومنها :

لغة القصر ، أي تكون هذه الأسماء بالألف رفعاً ونصباً وجراً ، نحو هذا أباها وأخاها وحماها ، ورأيتُ أباها وأخاها وحماها ، ومررتُ بأباها وأخاها وحماها ... وتنسب هذه اللغة إلى بني الحارث وزبيد وخثعم وهمذان (٣٣) .

أمّا (هنٌ) فوردت فيها لغتان (٣٤) :

الأولى : لغة النقص : ويعرب (هنُ) بحسب هذه اللغة بالحركات على النون ، نحو : هذا هنُكَ ، ورأيتُ هنَك ، ونظرتُ إلى هنِكَ .

الثانية: لغة التمام : وفيها يعرب (هنُ) بالحروف الثلاثة ، فيقال : هذا هنوك ، ورأيتُ هناك ، ومررت بهنيك .

٥ . اختلافهم في تعليل إعراب الأسماء الستة بالحروف .

فمما نتلمس آثار الخلاف فيه واضحاً جلياً في مصنفات النحويين على اختلاف مشاربهم هو التعليل الذي صدر عنهم لتوجيه إعراب هذه الأسماء . فقد تعددت التعليلات ؛ لأنّ إعرابها خالف الأصل ، وعدل عنه فراح علماء النحو يبحثون ويستنبطون العلل التي لأجلها حصل هذا العدول في طريقة إعراب هذه الأسماء . ولهم في ذلك آراء ، منها :

أ- استثقال ظهور الحركات على حروف اللين ، قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) : " اعلمْ أنّ أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنّما يُعدل عنها لسبب . فأمّا قولهم : أخوه وأبوه وفوه وهنوه وذو مالٍ فإنّ الذي دعاهم إلى جعل اختلاف الحروف قائماً مقام اختلاف الحركات استثقالهم الحركة على حرف اللين . ألا ترى أنّهم لو لم يتركوا الحركة لزمهم أن يقولوا : هذا أَبُوُهُ ، ورأيتُ أبَوَه ، ومررتُ بأبوِه ، وذلك مستثقل جداً فلما كان كذلك جُعل كلّ واحد من هذه الحروف قائماً مقام نظيره من الحركة فصار الواو بمنزلة الرفع ، فقلت : جاءني أخوه كما تقول : أخٌ ، وصار الألف بمنزلة النصب ، فكأنّ قولك : رأيتُ أباه بمنزلة رأيتُ أباً ، وصار الياء بمنزلة الجرّ فكأنّ قولَك مرت بأبيه بمنزلة قولك مررت بأبٍ ، وعلى هذا يجري أخواته " (٣٥) .

ب- إنّ الحروف إشباع للحركات الإعرابية الثلاثة . ونُسب هذا التوجيه إلى المازني الذي يرى أنّ هذه الحروف الثلاثة إشباع لحركات الإعراب في هذه الأسماء فالواو إشباع للضمة ، والألف إشباعٌ للفتحة ، والياء إشباعٌ للكسرة ، أي إنّ الأصل فيها أن يقال : هذا أبُكَ ، ورأيتُ أبَك ، ومررتُ بأبِك ، وكذا الباقي ، ثُمّ أُشبعت الحركات الثلاث فقيل : أبوك وأباك وأبيك (٣٦) ، وذكروا أنّ مما يؤيد هذا المذهب " لغة من يُعرب بالحركات في حال الإضافة ، نحو : هذا أبُك ، ورأيتُ أبَك ، ومررتُ بأبِك " (٣٧) غير أنّ أكثر النحويين يعترضون هذا المذهب ، فقد وصفوه بالضعف "

لأنّ الإشباع إنّما يكون في ضرورة الشعر ولا داعي يدعو إليه في حال الاختيار " (٣٨) ، إلا أنّ هذا الرأي وجد قبولاً لدى بعض المحدثين ، ومنهم الدكتور أحمد عبد الستار الجواري إذ يقول : " على أنّ بناء هذه الأسماء على حرفين يسوغ إشباع الحركة في آخرها حتى تستحيل حرف مدٍّ من جنس تلك الحركة ، وهذا يوضح أنّها لغة ، وأنّ إظهار الحركات على حالها قد يكون أصلاً قائماً بذاته " (٣٩) .

ت- إنّها أسماءٌ حُذفت لاماتُها حال إفرادها ، فتضمنت معنى الإضافة ، فجُعل إعرابُها بالحروف كالعوض من الحذف (٤٠) .

ث- وعُلل إعرابُها بالحروف بـ " أنّها أسماءٌ أواخرها ثابتة في حال الإضافة سماعاً"(٤١) .

وما هذه التعليلات والتباين بينهنَّ إلا لأنّ هذه الأسماء وردت طريقة إعرابها خلاف الأصل الذي جاءت عليه جُلّ الأسماء في العربية . فجاء هذا التنوع مثيراً للتساؤل ، فهمّ النحويون إلى إيجاد العلل لتفسير هذا التنوع .

٦ . ومن إشكاليات القواعد المرتبطة بإعراب هذه الأسماء : ورود طائفة من الأسماء التي شابهت بُنيتها التركيبية بُنية هذه الأسماء الستة إلا أنّها لم تُعامل في إعرابها معاملة هذه الأسماء، نحو : لفظة (دم) ؛ إذ وجدوا الشبه بينها وبين تلك الأسماء ، ولاحظوا عدم سريان الحكم عليها، فتعللوا لذلك عللاً متكلفة ، منها أنها تحتاج " إلى زيادة حرف لمجرد الإعراب ، وقد صار العين آخراً محلاً للإعراب بحذف اللام نسيّاً ... " (٤٢) ، إلا أن تلك العلل لم تقترب من واقع الأمر ولم تصل إلى حقيقته . مما يتطلب إعادة النظر فيها وتلمس عللاً أكثر واقعية مما ذُكر في كتب النحاة .

٧ . ومن الملفت للنظر أن تفصيلات القواعد المتعلقة بهذه الأسماء من شروط إعرابها بالحروف ، وتعليل إعرابها هذا ، واللغات الواردة عن العرب في نطقها لم نجده في كتابي سيبويه (٤٣) ، والمقتضب (٤٤) وهذه مسألة مثيرة للدهشة فقد ورد الحديث عنها في هذين الكتابين بطريقة مقتضبة من غير أن يُفصل الحديث فيها ، أو يُشار إلى تعليلاتها ، أو يُتعرّض إلى الجوانب الأُخرى التي أخذت مساحة واسعة من كتب النحو التي جاءت بعد مرحلة سيبويه والمبرد .

كل ذلك كان سبباً يدفع للتحري والبحث عن الحقيقة في هذه الأسماء الستة وأصلها ، وما طرأ عليها من تغيير .

الدراسة المقارنة

تظهر الدراسة المقارنة أن أغلب هذه المفردات تعدّ من الجذور الرئيسة في اللغات السامية ***Semitic Roots*** بمعنى أنّها من الألفاظ المشتركة بين أغلب .ربّما كلّ . هذه اللغات ويعبّر

عنها في المعاجم التي تخصّ اللغات السامية بالرمز (√) الجذر ، ووجودها بهذه الطريقة في جميع اللغات السامية تجعلنا نحكم بقدمها . هذا القِدم التأريخي يجعلنا نستظهر تطوراً لغوياً لهذه الجذور في اللغات السامية عبر القرون المترامية .

وفي مجال اختيار اللغات السامية المقارنة محلّ الدراسة هنا ، نجد اللغة الأكدية الأوْلى والأوثق للدراسة ؛ لأسباب ، منها :

١- أنها أقدم اللغات السامية تدويناً حسب المكتشفات الآثارية ، إذ تعود في وجودها إلى ما يقرب من ٢٥٠٠ ق . م

٢- أنها أقرب اللغات السامية شبهاً باللغة العربية في شكلها ، وأسلوبها ، ومفرداتها .

٣- أنها اللغة السامية القديمة الوحيدة التي ظلت تحتفظ بظاهرة الإعراب ، خلافاً لبقية اللغات .

يظهر تتبع هذه الأسماء في اللغة الأكدية مجموعة من الملاحظات ، نذكر منها :

١- تحتفظ اللغة الأكدية بالعلامات الإعرابية الثلاثة ؛ الواو رفعاً ، والألف نصباً ، والياء جرّاً ، في جميع المفردات ، وتضيف له حرف الميم في آخره ، بما يعرف بظاهرة التميم ، وهي تشبه ظاهرة التنوين في العربية ولا فرق في ذلك بين الأسماء الستة ، وغيرها ، ومن ذلك :

a- abu-shu-eqla u libala ipallahashu ki-I aba-e u ki-I uppasu .[45]

b- a-na- a-bi-im murabbishu .[46]

c- ki-ma a-bi-im wa-li-di-im ki-ma a-bu a-na ma-ri i-sha-mu .[47]

d- shumma ma-rum a-ba-shu imtahas .[48]

وفي ضوء إعراب الأكدية للكلمات بالحروف يمكننا أن نحكم أن إعراب العربية للأسماء الستة – على وجه الخصوص – بالحروف هو من بقايا تلك الظاهرة ، وبه يرتفع الإشكال في عدم إعراب العربية لبقية الأسماء بالحركات ؛ لأنه تطور في العربية ميّزها عن الأكدية ، أي إنّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحروف – كما في الأكدية – ثم تطور وأصبح الإعراب بالحركات – كما في العربية – وقد بقيت الأسماء الستة محتفظة بالأصل الأول .

٢-من اللافت للنظر مخالفة النحاة أنفسهم إعراب هذه الأسماء ، فهم يقرون إعرابها بالحروف من جهة ، ويذكرون أنّها ثلاثية الأصل سقط عنها الحرف الثالث (وهو الواو) من جهة أخرى [٤٩] فيكون بذلك الأصل الثالث هو حرف الإعراب نفسه ؟!

ولنا أن نتساءل ثانية : لم لَمْ يجرِ حكم إعراب الأسماء الستة على (دم) التي أصلها (دمو) كما قرّروا ذلك ؟!

والغريب هنا أن (دم) في الأكدية وردت ***Dāmu*** بألف طويلة أي دامو [٥٠] وبهذا لا تشابه الأصل الأول للأسماء الستة ؛ إذ يمكن تخمين أصل افتراضي لها هو دام . وهو الأمر الذي لم يستطع الأقدمون تأويله من تخلّف الحكم في دم عن الأسماء الستة على الرغم من تشابه أصلها معهنّ في ظاهر اللغة العربية .

٣- يكشف تتبع اللغة الأكدية ، وما ورد فيها عن الأسماء الستة شيئاً مغايراً لكلّ ما تقدم .

من ذلك أنّه يكشف أنّ الواو والألف والياء علامة إعرابية توافق اللغة العربية في ذلك ، من ذلك :

1- abu – shu eqla u …. [51]

2- a – na a- bi- im …… [52]

3- shumma ma- rum a – ba- shu imtahas …. [53]

لكنّها ليست أصل الكلمة كما ذكر الصرفيون العرب ، وإنّما هي كلمات ثلاثية الأصل ، فـ(أخ) أصلها (أ خ خ) ثالثها الخاء ، كما في :

ah – hu ahi u ibru ishtanabbusu [54]

والملاحظ أن هذا الاسم يعود إلى البابلية القديمة (***Old Babylon***) بما يظهر التطور الملموس في الاستعمال إذ كان الجذر ثلاثياً يعرب بالواو رفعاً ، ويؤيده ما ذكره المرادي (ت ٧٤٩ هـ) من وجود لغات أخرى في (أب ، وأخ) منها لغة لغة التشديد ، قال : " ... زاد في التسهيل في (أب) التشديد فيكون فيه أربع لغات ، وفي (أخ) التشديد " [٥٥] ، ومما يقوي هذا الافتراض ورود لغة أخرى في (أخ) ورد فيها الخاء ساكناً ، قال المرادي : " و(أخْو) بإسكان الخاء ، فيكون فيه خمس لغات " [٥٦] ، الأمر الذي يدعونا لافتراض تطور صوتي أصاب المفردة ، إذ تحولت الخاء الثانية واواً حسب قانون المخالفة ، وبقيت الخاء الأولى ساكنا ، لتبقى شاهداً على أصلها المشدد الأول .

. يظهر التتبع تشكيلاً متنوعاً في الأسماء الستة في اللغة الأكدية ، فهي ترد :

. مضعّفة كما ***ah – hu*** و ***ha – am – mu*** [٥٧] ... الخ .

. غير مضعّفة كما في ***ahu – um*** [٥٨] .

. كما في العربية ***apu*** و ***ahu*** ...الخ .

وفي مثل هذا التنوع يمكن تأكيد افتراض التغييرات الصرفية المتنوعة عليهنّ ، التي ذكرناها كأن يفترض أنّ الأصل الأول هو التضعيف ***ah – hu*** ، ثم جرى عليه قانون المخالفة فأصبحت

الخاء الثانية واواً ahu – um ، فأصبح في الكلمة واوين الأولى للمخالفة ، والثانية علامة الإعراب في الأكدية ثم سقطت إحدى الواوين تسهيلاً ، الأمر الذي أثار كل هذه الإشكالات في فهم هذه الأسماء ، وإعرابهنّ في النحو العربي .

ويمكن افتراض العكس ، فيجري قانون المماثلة فيضعّف الصوت الثاني ، الذي يسقط بتتابع الزمن .

. مما يؤيد هذا الاحتمال ورود (فو) في اللغة الأكدية على صوتين فقط ، فهي **Pu – um** [٥٩] ، والملاحظ فيها أن العربية صاغت الكلمة بطريقتين ، الأولى فو حين اكتفت من الكلمة بأصلها من دون التمييم ، والثانية بحذف الواو وإبقاء التمييم فأصبحت فم .

ومعنى هذا أن الأكدية كانت ترتضي الاستعانة بالثنائية في صياغة مفرداتها ، الأمر الذي ورثته العربية ، وخفي على الأقدمين .

وبذا يمكن القول : إنّ أكثر ما ذكرناه من التباس في المسألة في الموروث النحوي العربي إنّما هو من تركة ما طرأ على هذه الأسماء من تغيير في اللغة الأكدية نفسها ، ثم تسرّب إلى العربية بخفاء .

الهوامش

---

[١] الأحفوريات ، أو المستحاثات : هي الكائنات التي احتفظت الطبيعة بمقدار كافٍ من مادتها الطبيعية ، وشكلها الخارجي ، ينظر : ***Emergent Fossilization*** ، للكاتب ***Brien Mac Whinny*** ، المنشور على موقع : ***psyling.psy.cmu.edu/papers/CM-L2/fossil.pdf***

[٢] ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٢٩ .

[٣] يقول الدكتور تمام حسان معقّباً على هذا الاستقراء : " ووجدنا أنفسنا وجهاً لوجه مع الأساس الأصيل الذي ينبني عليه نقد الدراسات اللغوية العربية القديمة ؛ حيث لم يكتف اللغويون بدراسة لهجة واحدة ، وإنما عمدوا إلى دراسة لهجات متعددة تختلف من نواحٍ كثيرة ، وبذلك انعدمت وحدة الموضوع الذي اتجهت إليه الدراسة ، واعتبر بعض اللهجات حجة على البعض (كذا)الآخر..."، اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٥٣ .

[٤] ينظر تفصيل المسألة في : لغة قريش : ٢٧٦ فما بعدها .

[٥] ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو: ٤٥ فما بعدها .

[٦] في أصول النحو : ٨١

[٧] المدارس النحوية ، أسطورة وواقع : ١٧

[٨] المصدر والصفحة نفساهما .

[٩] لمع الأدلة : ٩٥ .

[١٠] القياس في اللغة العربية : ٢٠ .

[١١] الخصائص : ٣٤/١ .

(١٢) علم تأريخ الألفاظ ، أو علم أصول الكلمات ، ويعتمد في ذلك على تتبع تطور الكلمات من خلال الوثائق ، والمخطوطات ، وأحياناً تأريخ المجموعات البشرية الناطقة بهذه الكلمات ، وهو فرع من فروع اللسانيات ، ويعدّ أفلاطون من أوائل الدارسين في هذا المجال ، ومنهجه يقترب من المنهج العلمي المعاصر لهذا العلم ، ينظر :
http//translate.google.com/translate
www.babylon.com/definition/etymology/Arabic

(١٣) يقصد بها اللغة الأم المفترضة التي تجمع جميع الصفات المشتركة للغات السامية ، ولا يُشترط أن تكون منطوقة .

(١٤) ينظر : القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم : مادة (إ ب ر ا هـ ي م) .

(١٥) المصدر نفسه : مادة (إ س م ا ع ي ل) .

(١٦) التوجيه الصوتي في دراسة النحو العربي : ٣٢ .

(١٧) ينظر: شرح الرضي : ١ / ٢٦ ، و شرح ابن الناظم : ١٣ ، والمقتصد : ١ / ١٠٣ ، والفواكه الجنية : ٣٤ .

(١٨) شرح المفصل : ١/ ٥١ ، وينظر: نحو التيسير : ٧٠ .

(١٩) المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ١٠٣ .

(٢٠) نتائج الأفكار في شرح الأظهار : ٢٣٨ .

(٢١) ينظر: شرح التصريح : ١ / ٦١ ، والفواكه الجنية : ٣٤ ، وشرح ابن الناظم : ١٣ .

(٢٢) ينظر: الفواكه الجنية : ٦١ ، وشرح ابن الناظم : ١٣ .

(٢٣) النساء : ١٢ .

(٢٤) ص : ٢٣ .

(٢٥) الفواكه الجنية : ٦١ .

(٢٦) ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٣١ ، شرح الفواكه الجنية : ٦١ .

(٢٧) المصادر والصفحات نفسها .

(٢٨) شرح الكافية الشافية : ٦٨/١ .

(٢٩) شرح الأشموني : ١ / ٧١ .

(٣٠) الفواكه الجنية ٦٣ ، وينظر : شرح قطر الندى : ٦٧ .

(٣١) ينظر: شرح الأشموني : ١ / ٧١ .

(٣٢) ينظر: شرح ابن عقيل : ١ / ٥٢ ، وشرح الأشموني : ١ / ٧ .

(٣٣) ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٧٠ ، وشرح قطر الندى : ٦٧ .

(٣٤) ينظر: شرح الفواكه الجنية : ٦١ ، وشرح قطر الندى : ٦٧ .

(٣٥) المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ١٠٣ .

(٣٦) ينظر: شرح المفصل : ١ / ٥٢ ، وشرح الرضي : ١/ ٢٧ .

(٣٧) شرح المفصل : ١ / ٥٢ .

(٣٨) نفسه ، وينظر: شرح الرضي : ١ / ٢٧ .

(٣٩) نحو التيسير : ١١٢ .

(٤٠) ينظر: شرح المفصل : ١ / ٥٢ .

(٤١) نتائج الأفكار في شرح الأظهار : ٢٤٠ . ٢٤١ .
(٤٢) نتائج الأفكار في شرح الأظهار : ٢٣٨ .
(٤٣) ينظر: الكتاب : ١ / ٤٣٠ ، ٢ / ٥ ، ٢ / ٧ .
(٤٤) ينظر: المقتضب : ١ / ٢٣٩ .
(45) ***CAD , A/1 , p.68.*** من يطيعه خارج آشور كمن يطيعه أولاده
(46) ***CAD , A/1 , p.68.*** إلى أبيه بالتبني
(47) ***CAD , A/1 , p.68.*** فقط كالأب الذي سيشتري الابن
(48) ***CAD , A/1 , p.68.*** إذا ضرب الابن أباه تقطع يده
(٤٩) ذكر الصرفيون في باب التصغير أنّ (أب ، وأخ) أصلهما أخو ، وأبو ، ينظر : التكملة : ٤٩٠ . ٤٩٣ . والمهذب في علم التصريف : ٣٦٧ .
(٥٠) ينظر: معجم النظائر العربية للأصول الأكدية :٧٣ .
(51) ***CDA , AL . P 64*** . حالة الرفع بالواو
(52) ***CDA , AL . P 64*** . لأنّه يجر بالياء
(53) ***CDA , AL . P 64*** . ضرب أباه بالنصب بالألف
(54) ***CDA , AL . P 203*** . ومعناه الأخوة والأصدقاء غاضبون منه دائماً
(٥٥) توضيح المقاصد ، والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٣١٩/١ .
(٥٦) المصدر نفسه .
(57) ***CDA , H . P 68***
(58) ***CDA , A . P 197***
(59) ***CDA , P 453 .***

المصادر ، والمراجع

١- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، ط/١ ، حيدر آباد الدكن، ١٣١٤ هـ.
٢- التكملة ، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، مطابع جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٨٢ م .
٣- التوجيه الصوتي في دراسة النحو العربي (علامات الإعراب والبناء أنموذجاً) أطروحة ، عقيل رحيم علي اللامي ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢م
٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، شرح وتحقيق : د . عبد الرحمن علي سليمان ، ط/ ١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
٥- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، (د.ت).

٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد الأشموني (ت٩٢٢هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٥٥م .
٧- شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٨هـ) على ألفية الإمام عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، ط/٨ ، ، قم ، ١٤٢٥هـ .
٨- شرح ألفية ابن مالك : لابن الناظم ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت . لبنان ، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م .
٩- شرح التصريح على التوضيح ، أبو الوليد زين الدين خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، البابي الحلبي ، مصر .
١٠- شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الاستراباذي محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥م .
١١- شرح قطر الندى وبل الصدى : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى : تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد . (بلا معلومات) .
١٢- شرح الكافية الشافية ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
١٣- شرح المفصل ، يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر .
١٤- الفواكه الجنية على متممة الآجرومية ، تأليف : جمال الدين أبو علي عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ) ، تحقيق : محمود نصّار ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان .
١٥- في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
١٦- القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم ، د. خالد إسماعيل علي ، ط١ ، بغداد ، ٢٠٠٥.
١٧- القياس في اللغة العربية ، د . محمد حسن عبد العزيز ، ط/١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
١٨- الكتاب : أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م .
١٩- اللغة بين المعيارية والوصفية ، ط/٤ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٠- لغة قريش ، مختار الغوث ، ط/١ ، دار المعراج الدولية للنشر ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
٢١- لمع الأدلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية

٢٢- معجم النظائر العربية للأصول الأكدية ، د. خالد إسماعيل علي ، بغداد ، ٢٠٠٥م .
٢٣- المدارس النحوية ، أسطورة وواقع ، د . إبراهيم السامرائي ، ط/١ ، دار الفكر ، عمان، ١٩٨٧ م .
٢٤- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، العراق ، ١٩٨٢م .
٢٥- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب . بيروت .
٢٦- المهذب في علم التصريف ، د. هاشم طه شلاش ، وآخرون ، بلا معلومات .
٢٧- نتائج الأفكار في شرح الأظهار : مصطفى بن حمزة بن إبراهيم أطهْ لي ، ومعه تعليقات لجماعة من الفضلاء على نتائج الأفكار ، خرج شواهده ووضع حواشيه : غريد الشيخ ، الطبعة الأولى ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م .
٢٨- نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي) ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، ط٢ ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م .

29- CDA : The Assyrian Dictionary of the University of Chicago . 1956 .
30- http : // translate . google . com / translate .
31- www . Babylon. Com / definition / etymology / Arabic .
32- psyling.psy.cmu.edu/papers/CM-L2/fossil.pdf.